تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

# مبعوث الرئيس الأمريكي مارك سافايا
# تحليل المهام والاستراتيجية الأمريكية في العراق

د. صابرين ستار جبار

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

**مبعوث الرئيس الأمريكي مارك سافايا**
**تحليل المهام والاستراتيجية الأمريكية في العراق**

**سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية**

**الاصدار / تقدير موقف**

**الموضوع / شؤون إقليمية ودولية / السياسة الداخلية والخارجية**

**د. صابرين ستار جبار/ باحثة**

---

**عن المركز**

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

**حقوق النشر محفوظة © 2025**

**www.bayancenter.org**
**info@bayancenter.org**
**Since 2014**

## المقدمة

ترتبط عملية إيفاد المبعوثين الدبلوماسيين في العلاقات الدولية بطبيعة القضايا المطروحة بين الدول، وبالمجالات التي تستلزم فهماً معمقاً ودقيقاً لمجريات الموقف. إذ يُعدّ المبعوث أداة فاعلة لتقليص المسافات الدبلوماسية وتسريع قنوات التواصل المباشر، بهدف إدارة ملفات محددة أو التوصل إلى تفاهمات تسهم في احتواء الأزمات أو إنهاء الصراعات. ويجري اختيار المبعوثين وتحديد مهامهم استناداً إلى معطيات السياسة الدولية والظروف الداخلية والخارجية للدول المعنية، بما ينسجم مع أولوياتها الإستراتيجية ومصالحها العليا.

تُظهر تجربة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحولاً واضحاً في أسلوب واشنطن الدبلوماسي، إذ اعتمدت تلك الإدارة على بناء قنوات نفوذ موازية خارج الإطار الدبلوماسي التقليدي، من خلال توظيف دبلوماسيين سابقين ورجال أعمال وشخصيات ذات تأثير في المجتمع المدني والجاليات الأمريكية الناشطة في الشرق الأوسط. وقد عبّر المبعوث الرئاسي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، عن هذا التوجه عندما أشار إلى أن نهج ترامب الحاسم والبراغماتي يقوم على معالجة الصراعات المتجذرة بمنظور جديد واستراتيجية غير مألوفة. فالمبعوث الرئاسي في هذا السياق مارس دوراً أقرب إلى "المندوب السامي" ولكن بصيغة معاصرة، ما يعكس توجهاً يقوم على تجاوز القنوات الدبلوماسية التقليدية واللجوء إلى أدوات وتحركات مفاجئة تهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوى بما يخدم المصالح الأمريكية.

ينسجم توقيت تعيين المبعوث الأمريكي الخاص إلى العراق مع سلسلة تحركات دبلوماسية منسقة شهدتها المنطقة، تمثّلت في تعيين مبعوثين خاصين لكلٍّ من لبنان وسوريا، وصولاً إلى العراق،

وذلك بعد أكثر من عام على شغور منصب السفيرة الأمريكية في بغداد، وفي أعقاب مشاركة العراق في قمة شرم الشيخ للسلام. وقد عكس الرئيس دونالد ترامب في كلمته خلال القمة نظرته الخاصة إلى العراق حين قال: «لدينا العراق، لديهم كميات هائلة من النفط لدرجة أنهم لا يعرفون ماذا يفعلون به... وهذه بحدّ ذاتها مشكلة كبيرة عندما تملك الكثير ولا تعرف كيف تتصرف به.“

تكشف هذه العبارة عن إدراك ترامب لطبيعة التحدي الذي يمثله العراق في رؤيته السياسية والاقتصادية للمنطقة. ويثير توقيت تعيين المبعوث وهوية الشخصية المختارة تساؤلات عديدة حول طبيعة الدور الأمريكي المرتقب، والملفات التي سيُكلَّف المبعوث بإدارتها، سواء لتفكيكها أو لإعداد توصيات بشأنها تمهيداً لصياغة موقف أمريكي جديد يستند إلى قراءة دقيقة للعلاقات العراقية-الأمريكية.
ويُحتمل أن يرتبط ذلك أيضاً بمحاولات واشنطن لإعادة هندسة التوازنات الداخلية في العراق بما يتوافق مع سياسة إدارة ترامب في الشرق الأوسط، لا سيما أن التجارب السابقة للمبعوثين الأمريكيين في المنطقة - ممن فاق تأثيرهم أحياناً دور الدبلوماسية التقليدية - تؤشر إلى أن مهام المبعوث الجديد **مارك سافايا** قد تتجاوز الطابع البروتوكولي لتلامس ملفات استراتيجية معقدة تتعلق بإيران ولبنان وغزة. ومن هنا تنطلق هذه الورقة لمناقشة دلالات هذا التعيين، واحتمالات الدور الأمريكي المقبل في العراق عبر بوابة مهام المبعوث الخاص.

## أولاً: جدلية تعيين مارك سافايا بين الوضعين العراقي والأمريكي

أثار تعيين مارك سافايا مبعوثاً أمريكياً خاصاً إلى العراق جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والإعلامية، بين من اعتبر الخطوة ذات أبعاد إيجابية وفرصة لتعزيز التواصل المباشر، وبين من رأى فيها مؤشراً

على نهج غير تقليدي ينطوي على مخاطر سياسية. ويمكن تفسير هذا التعيين من خلال فهمين رئيسين يرتبطان بالسياقين العراقي والأمريكي على حدٍّ سواء.

**1- في سياق الوضع العراقي**

يُنظر إلى تعيين سافايا على أنه انعكاس مباشر لتطورات المشهد في العراق، ورغبة الإدارة الأمريكية في إدارة الملف العراقي من مكتب الرئيس ترامب بشكل مباشر، بعيداً عن المسارات الدبلوماسية التقليدية التي تمر عادة عبر وزارة الخارجية أو الكونغرس.

ورغم افتقار سافايا إلى الخبرة السياسية أو الدبلوماسية، إذ إنه رجل أعمال أمريكي من أصول كلدانية مسيحية، يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركات تعمل في مجال القنّب الطبي، ولا يمتلك قاعدة جماهيرية أو حضوراً سياسياً واسعاً، إلا أن اختياره يُشير إلى رغبة ترامب في تعيين شخصية قريبة منه، قادرة على التحرك السريع خارج القيود البيروقراطية، وبصلاحيات استثنائية في الجوانب الاقتصادية والتجارية، بما يتجاوز أدوار السفير الأمريكي التقليدية. وهذا يعكس توجه الإدارة نحو مقاربة تقوم على النفوذ الاقتصادي كمدخل للتأثير السياسي في العراق والمنطقة.

**2- في سياق الوضع الأمريكي الداخلي**

يمكن فهم هذا التعيين أيضاً في ضوء اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية، ولا سيما حسابات الرئيس ترامب الانتخابية. إذ يُعدّ المجتمع الكلداني في ولاية ميشيغان - الذي يقدّر عدده بنحو 200 ألف شخص - من القواعد الانتخابية المهمة التي أسهمت في فوزه السابق بالولاية. ومن هذا المنطلق، يمثل تعيين سافايا - وهو أحد رجال الأعمال الكلدان الداعمين لحملات ترامب منذ ولايته الأولى - إشارة رمزية إلى التقدير والمكافأة لهذه القاعدة الاجتماعية، مع توظيفها مجدداً لتعزيز الحضور الانتخابي للجمهوريين في الولايات المتأرجحة.

وبناءً على هذين البعدين، يمكن القول إن تعيين مارك سافايا يتجاوز الطابع البروتوكولي ليعبّر عن تداخل بين الحسابات الاستراتيجية الخارجية والاعتبارات السياسية الداخلية، في إطار مقاربة ترامب القائمة على المركزية الرئاسية والسرعة في اتخاذ القرار، بعيداً عن الأطر الدبلوماسية والمؤسساتية التقليدية.

**ثانياً: الدوافع الداخلية والخارجية وراء تعيين مارك سافايا**

يُظهر تحليل الخطاب الذي قدمه مارك سافايا بشأن أسباب اختياره وتكليفه كمبعوث خاص إلى العراق، أن تعيينه يستند إلى مجموعة من الدوافع المركّبة ذات أبعاد داخلية وخارجية. إذ تعكس تصريحاته ومضامين خطابه مزيجاً من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، سواء تلك المرتبطة بالسياق الداخلي للولايات المتحدة أو بموقع العراق في الحسابات الإقليمية للإدارة الأمريكية. ويمكن تحديد أبرز هذه الدوافع على النحو الآتي:

1- **الأسباب الداخلية لتعيين مارك سافايا**

تكشف قراءة متأنية لخطاب مارك سافايا وتصريحاته الأولى بعد تعيينه مبعوثاً خاصاً إلى العراق عن جملة من الدوافع الداخلية التي تعكس رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة، برئاسة دونالد ترامب، لمستقبل العلاقة مع بغداد. إذ يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات التي تفسّر هذا التعيين من منظور داخلي يرتبط بتوجهات واشنطن نحو العراق ومساعيها لإعادة صياغة مسار الشراكة الثنائية على أسس جديدة.

- ❖ دعم مسار التعافي السياسي والاقتصادي للعراق

تقرّ الإدارة الأمريكية بأن العراق خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بدأ يستعيد تدريجياً عافيته كدولة ذات سيادة تسعى لضبط مواردها وبناء مؤسساتها بعيداً عن التأثيرات الخارجية. ويرى سافايا أن واشنطن

مطالبة بمساندة هذا المسار لضمان استقراره واستمراريته، خاصة في ظل محاولات الحكومة العراقية بسط سيطرتها على السلاح وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع السياسي والأمني.

- ❖ تأكيد مبدأ وحدة القرار والسيادة الوطنية

يُبرز خطاب سافايا بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى استقرار العراق من خلال توحيد السلطة الأمنية والعسكرية تحت قيادة الحكومة المركزية. فالمبعوث شدد على أن «لا مكان للجماعات المسلحة العاملة خارج إطار الدولة»، وهو ما ينسجم مع الرؤية الأمريكية الداعية إلى عراق مستقر بجيش وطني موحد، يمثل جميع المكونات ويمنع تعدد مراكز القرار والقوة.

- ❖ السعي لتعزيز التكامل بين السلطات الاتحادية والإقليمية

ترى الإدارة الأمريكية أن تحقيق الأمن والنمو الاقتصادي في العراق لا يمكن أن يتم دون تعاون وتنسيق فعّال بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالطاقة والموارد الحدودية والإدارة المالية. ولذلك، يشير خطاب سافايا إلى أن الوحدة بين المكونات العراقية السياسية والإدارية تمثل مدخلاً أساسياً لضمان التماسك الوطني.

- ❖ توظيف الشراكة الأمريكية-العراقية في إعادة بناء المؤسسات

تُعد مهمة سافايا انعكاساً لرغبة واشنطن في إعادة هيكلة علاقتها مع بغداد على نحو يتجاوز الطابع الأمني إلى شراكة اقتصادية واستثمارية طويلة الأمد. فالمبعوث يمتلك صلاحيات واسعة في ملفات الاقتصاد والتجارة والطاقة، ما يشير إلى نية الإدارة الأمريكية جعل الملف الاقتصادي ركيزة للتأثير في الداخل العراقي.

- ❖ إدارة مرحلة ما قبل الانتخابات وإعادة التموضع الإقليمي للعراق

يأتي تعيين المبعوث في فترة حساسة تسبق الانتخابات النيابية العراقية، ما يمنح واشنطن فرصة لإعادة تقييم علاقاتها مع القوى السياسية ودعم اتجاهات تسهم في تحقيق توازن سياسي داخلي بعيد عن الاستقطابات الإقليمية. كما أن انفتاح العراق على محيطه العربي والدولي يتطلب دعماً أمريكياً يضمن تحييده عن سياسات المحاور.

- تأكيد مركزية العراق في استراتيجية ترامب الشرق أوسطية

من خلال خطاب سافايا، تؤكد الإدارة الأمريكية أن العراق يمثل حجر زاوية في استقرار المنطقة. فالعبارات التي استخدمها المبعوث حول «العراق كدولة ذات سيادة ملتزمة بخدمة مواطنيها والعيش بسلام مع جيرانها» تعكس جوهر الرؤية الأمريكية التي تسعى إلى عراق قوي، موحد القرار، لكنه منفتح اقتصادياً على الغرب ومتمايز سياسياً عن النفوذ الإيراني.

أما البعد الشخصي والسياسي في تعيين سافايا بهذه المهمة فإنه يعكس كونه شخصية مقربة من الرئيس ترامب - بحكم العلاقة الشخصية والانتماء المجتمعي - رغبة البيت الأبيض في الحصول على تقارير مباشرة من المبعوث دون المرور بالمسارات البيروقراطية المعتادة. فالعلاقة الوثيقة بين الرجلين تمنح سافايا هامشاً واسعاً من التأثير، وتجعل تقاريره جزءاً من عملية صناعة القرار في البيت الأبيض، الأمر الذي يستدعي من بغداد التعامل بمرونة وبراغماتية مع هذا التعيين واستثماره لتعزيز مصالحها الوطنية والاقتصادية.

**2- الأسباب الخارجية لتعيين مارك سافايا**

إلى جانب العوامل الداخلية، يعكس تعيين مارك سافايا مبعوثاً خاصاً إلى العراق مجموعة من الدوافع الخارجية التي ترتبط بموقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية الأوسع تجاه الشرق الأوسط، وبالتحولات

الجارية في سياسات إدارة ترامب حيال التوازنات الإقليمية والعلاقات مع القوى الفاعلة. ويمكن تحديد أبرز هذه الأسباب على النحو الآتي:

- إدراك واشنطن للأهمية الجيوسياسية للعراق
تضع الولايات المتحدة العراق في موقع محوري ضمن معادلة الأمن الإقليمي، بوصفه أحد أهم الشركاء الاستراتيجيين وأكثرهم تأثيراً في استقرار الشرق الأوسط. ويُفهم من تصريحات سافايا أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى العراق باعتباره دولة قادرة - إذا ما استقرت مؤسساتها السياسية والأمنية - على لعب دور توازني في مواجهة النفوذ الإيراني من جهة، وحفظ المصالح الغربية في المنطقة من جهة أخرى.

- تعيين استثنائي لمعالجة «وضع غير طبيعي»
يأتي اختيار سافايا بمثابة اعتراف ضمني من واشنطن بأن المشهد العراقي لم يعد قابلاً للمعالجة عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية، وأن تجاوز التعقيدات السياسية والأمنية يتطلب تحركاً مباشراً من الرئيس نفسه. ومن ثم، يمثل هذا التعيين محاولة لتسريع القرار الأمريكي وتجاوز البيروقراطية الدبلوماسية المعتادة في مؤسسات مثل الخارجية أو الكونغرس، بما يعكس مركزية القرار الرئاسي في إدارة الملف العراقي.

- توظيف الخلفية التجارية للمبعوث كأداة للتفاوض
بحكم خلفيته كرجل أعمال ناجح يمتلك مهارات تفاوضية عالية، يُتوقع أن يوظف سافايا خبرته في إدارة الحوارات المعقدة مع أطراف متعددة داخل العراق، بما في ذلك الفاعلون غير الحكوميون. وتشير طبيعة تعيينه - التي تجاوزت الأطر القانونية التقليدية وعُقدت خارج المسار الدبلوماسي الرسمي - إلى احتمالية تكليفه بالتواصل مع قوى غير سياسية، وربما حتى مع فصائل مسلحة

مصنّفة على قوائم الإرهاب الأمريكية، في محاولة لاستكشاف مسارات تفاوض غير مباشرة تتيح احتواء النفوذ الإيراني أو الحد منه.

- إعادة صياغة الشراكة النفطية والاقتصادية
يُعد الملف النفطي أحد المحاور الرئيسة في المهام الموكلة إلى المبعوث الجديد، إذ من المتوقع أن يسعى لتعزيز دور الشركات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز العراقيين، وضمان بيئة استثمارية تتيح للولايات المتحدة استعادة حضورها الاقتصادي في السوق العراقية. ويمثل ذلك امتداداً لرؤية ترامب القائمة على أن النفوذ الاقتصادي هو البوابة الأنجح لترسيخ النفوذ السياسي.

- احتواء الفصائل المسلحة
من بين المهام غير المعلنة للمبعوث سافايا العمل على إعادة ضبط التوازن داخل العراق عبر فتح قنوات تواصل غير مباشرة مع القوى والفصائل المسلحة، في محاولة لإقناعها بالتحوّل نحو علاقات أكثر استقلالية عن المحاور الخارجية. ويأتي ذلك في سياق السياسة الأمريكية التي تسعى إلى تقليص نفوذ الجمهورية الايرانية في العراق دون الانخراط في مواجهة مباشرة.

- التمهيد لإدماج العراق في منظومة الانفتاح الإقليمي
يبدو أن الإدارة الأمريكية تراهن على دور سافايا في فتح نقاشات مبكرة حول إمكانية انضمام العراق إلى اتفاقيات إبراهام أو على الأقل تشجيعه على خطوات تدريجية في هذا المجال، ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة دمج دول المنطقة في شبكة من التحالفات الاقتصادية والأمنية بقيادة واشنطن.

**ثالثاً: تداعيات التعيين سلباً وايجاباً**

إن تعيين مارك سافايا مبعوثاً خاصاً إلى العراق يمثل خطوة استثنائية في مسار العلاقة بين بغداد وواشنطن، ويحمل في طياته دلالات سياسية تتجاوز البعد الدبلوماسي التقليدي. فمن جهة، يعكس التعيين إدراك الإدارة الأمريكية لأهمية العراق الاستراتيجية وضرورة الانخراط المباشر في ملفات اقتصادية وأمنية معقدة، في وقت يشهد فيه العراق إعادة تموضع داخلي وإقليمي. إلا أن هذا التعيين، الذي تم بأسلوب يتجاوز القنوات البروتوكولية المعتادة، قد يثير في المقابل حساسيات سياسية داخلية، ويُنظر إليه كأداة ضغط أمريكي مباشر تتبنى مقاربة أكثر صرامة تجاه القوى المتأثرة بإيران. وبذلك، يمكن أن يتحول وجود سافايا إلى عامل توتر جديد في المشهد العراقي، لا سيما مع احتمالية اعتراض قوى سياسية ومسلحة على تدخله في ملفات تمس السيادة الوطنية، فضلاً عن احتمال نشوء حالة من الاصطفاف الداخلي بين مؤيد ومعارض للدور الأمريكي، الأمر الذي قد يعقّد التوازنات القائمة في المرحلة الراهنة.

ومع ذلك، فإن التعيين يفتح أيضاً نافذة فرص يمكن للعراق استثمارها بذكاء سياسي واقتصادي. فخلفية سافايا التجارية وشبكة علاقاته الواسعة قد تُسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية، بما يدعم جهود الإصلاح الاقتصادي ويقوّي مؤسسات الدولة. كما أن الطابع العملي للمبعوث الأمريكي قد يُسهم في تسريع تنفيذ المبادرات المشتركة وتوسيع آفاق التعاون الأمني والاستراتيجي على نحو مباشر وأكثر مرونة. ومن ثم فإن أثر هذا التعيين سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومة العراقية على إدارة العلاقة معه دون التفريط في مبدأ السيادة، عبر تحويل هذا الانخراط الأمريكي إلى رافعة للاستقرار والتنمية، لا إلى بؤرة توتر جديدة في توازنات الداخل العراقي.

## رابعاً: التوصيات

- **على المستوى الحكومي**

1. تحديد إطار رسمي للتعامل مع المبعوث الأمريكي إذ يجب على الحكومة العراقية وضع آلية واضحة وشفافة للتواصل مع المبعوث، بما يضمن أن جميع الاجتماعات والاتفاقيات تُدار عبر مؤسسات الدولة الرسمية، ويُمنع أي تجاوز أو تحرك خارج هذا الإطار.
2. معالجة الجدل السياسي الداخلي إذ يُنصح بعقد اجتماع شامل يجمع القوى السياسية كافة لتوضيح طبيعة مهام المبعوث، والتأكيد على أن وجوده لا يمثل وصاية أمريكية، بل يندرج ضمن إطار التعاون الاقتصادي والاستراتيجي المشروط بالاحترام المتبادل.
3. الاستفادة من فرص التعيين الاقتصادية والتنموية التي ينبغي التركيز فيها على استثمار فرص الاستثمار والبنى التحتية والمبادرات الاقتصادية التي يتيحها التعيين، بما يدعم الإصلاح المالي والتنمية المستدامة.
4. إنشاء لجنة عراقية-أمريكية مشتركة تكون تحت إشراف وزارة الخارجية وعضوية ممثلين عن رئاسة الوزراء والوزارات المعنية، لتكون مسؤولة عن متابعة الاجتماعات والاتفاقيات وضمان التزام الطرفين بالإطار الرسمي والتنسيق الكامل.
5. إدارة البعد الأمني والسياسي بحذر من خلال إحالة الملفات الأمنية والسياسية الحساسة إلى قنوات وزارة الدفاع واللجنة

التنسيقية الأمنية المشتركة بين البلدين، لضمان توافق الإجراءات مع السياسات الوطنية وحماية سيادة العراق.

- **على مستوى المجتمع المدني والإعلام**

1. التوعية بدور المبعوث: نشر المعلومات حول مهام المبعوث وأهدافه الاقتصادية والسياسية لتقليل حالة الجدل، وتوضيح أن الهدف هو تعزيز التعاون والتنمية، لا فرض أي وصاية خارجية.
2. ضمان الشفافية في الاستثمارات والاتفاقيات: متابعة وتوثيق جميع الاتفاقيات والمشاريع الاستثمارية لضمان نجاحها ومنع الفساد أو الاستغلال، بما يعزز الثقة الشعبية في الدور الأمريكي والتعاون المشترك.

- **على مستوى القنوات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية**

1. تحديد نطاق الأدوار: أن تشمل الأدوار التي يؤديها المبعوث دعم الاستقرار، وتعزيز السيادة، والتعاون الاقتصادي، وعدم تجاوز الحدود المرسومة بالتنسيق مع الحكومة العراقية.
2. تعزيز مكانة العراق الاستراتيجية: تشجيع الإدارة الأمريكية على إبراز دور العراق كشريك رئيسي في المنطقة، والتركيز على شراكته الاقتصادية والأمنية، بما يدعم مصالح العراق الإقليمية ويعزز دوره كدولة مستقلة وفاعلة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org